العدد (2225) السنة التاسعة - الخميس (18) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في الواقع الاقتصادي

تذبذب الأسعار

■ عباس الغالبي

تبرز في جميع أسواق البلدان التي تعتمد أصول ومعايير التجارة الحرة المنضبطة تحت يافطة اقتصاديات السوق ، معاملات تعد هي المحرك الأساسي للأسواق وطبيعة التبادلات التجارية فيها ، إلا العراق فهو مازال خارج السياق رغم الادعاء انه دخل للتو ضمن منطقة اقتصاديات السوق ، حيث تشهد الأسعار في الأسواق المحلية حالة تذبذب لافتة للنظر تبرز جلياً وتؤثر على مستوياتها من دون معاملات من المفترض أن تمثل السمات الأساسية لهذه الأسواق التي هي تارة لم تتأثر بالأزمات المالية العالمية وحركة التجاذب بين منطقتي اليورو والدولار التي عادة ما تحدث في عدد من مناطق العالم ، وكأنها في حالة انفصام وانفصال عن حركة الأسواق العالمية ، وتارة أخرى تتأثر بشكل سريع لكن بمزاج تجاري للمستوردين العراقيين الذين هم احد أهم أسباب طغيان وشيوع ظاهرة الإغراق السلعي التي تعج بها الأسواق المحلية .

وبين هذا وذاك ومن خلال متابعتنا لحركة التبادل التجاري ومسارات تدفق السلع والبضائع الى الأسواق المحلية نلمس فوضوية في مشهد الأسعار ، فلم يعد الأمر محكوماً بمعايير عادة ما تكون حاضرة في الأسواق الحرة ، كما ان الأمر أصبح مرهوناً بمزاج تجاري هدفه الأساسي تحقيق هامش ربح حالي على حساب المستهلك من دون أدنى تدخل حكومي يفترض ان يكون حاضراً في مثل هذه المنعرجات التي تتميز فيها الأسواق الحرة الفتية التي ولجت عالم التجارة الحرة حديثاً ، حيث درج الكثير من التجار الى استيراد بضاعة رديئة لا تمتلك المواصفات النوعية العالمية ، سعياً لتحقيق ربح سريع وعال وبأسعار متدنية انسجاماً مع مستويات ذوي الدخل المحدود ، الأمر الذي دعا الجانب الحكومي الى الاستفاقة المتأخرة عبر إجراءات وزارة التخطيط لفحص البضائع وجلب شهادة المنشأ ، فضلاً عن تفعيل قانون التعرفة الكمركية الذي ظل معطلاً الى الآن على الرغم من اقرارة قبل أكثر من عام ونصف العام ، حيث ألقى هذا القرار بظلاله على مشهد الأسعار تزامناً مع ارتفاع حجم الطلب في شهر رمضان المبارك،لاسيما على المواد الغذائية التي تمثل السلع الاستهلاكية الأساسية في ظل تراجع واضمحلال أداء البطاقة التموينية .

ومن هنا نرى أن الإجراءات الحكومية وفزع التجار وضعف الجهات التنفيذية التي تتعامل بشكل هش مع قانون التعرفة الكمركية والذي أفضى الى تخبط وسوء في التقدير ، فمرة يصار الى الشروع في التنفيذ وأخرى يؤجل وعلى طريقة إرضاء الخواطر ، حيث يكشف هذا الموقف الحكومي غياب الرؤى الإستراتيجية والبرنامج الاقتصادي السليم الذي لابد أن يأخذ بنظر الاعتبار حركة التبادل التجاري وتأثيرها على حركية الأسواق التي تمثل الأسعار العنصر الأهم فيها ، فليس من المنطقي أن تشهد الأسعار حالة التذبذب الواضحة والتي تؤثر بشكل كبير على مستوى دخل الأسرة ، وكذلك تؤثر على مستويات التضخم التي هي أصلاً في العراق مرتفعة وغير طبيعية ، هذا فضلاً عن النتائج المتحققة من هذا التذبذب السعري والتي تكمن بظهور ونماء وانتعاش طابور من المتعاملين في الأسواق والذين يحسبون على فئة التجار ، إلا أنهم نفر طارئون على التجارة خلقتهم الظروف السياسية وتداعياتها في العراق خلال العقدين الأخيرين .

برلمانيون يرون تخفيض رواتب الرئاسات تقليصاً للإنفاق

خبراء لـ(المدى الاقتصادي): البون مازال شاسعاً بين كبار الموظفين وصغارهم

□ بغداد / ليث محمد رضا

فيما أقر مجلس النواب قانون تخفيض رواتب كبار موظفي الدولة بنسب متفاوتة ، أكد عدد من الخبراء أن البون مازال شاسعا بين رواتب الرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب والوزراء وبين صغار موظفي الدولة.

وقال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى الاقتصادي) انها خطوة محمودة واستجابة لمطالب شعبية لكن المشكلة لا تقتصر على الرواتب وإنما تتعلق بالمخصصات،مشيراً الى أن هذه الخطوة من شأنها إضافة أموال للخزينة نتمنى أن لا يبتلعها الفساد، لان العراق الآن في المرتبة ١٧٦ عند منظمة الشفافية العالمية، وينبغي العمل على تقليص الهوة بين الموظف العادي والدرجات الخاصة.

وأضاف انطون : نأمل أن تصب هذه الأموال في القسم الاستثماري من الموازنة وتذهب هذه المبالغ إلى مشاريع استثمارية تعزز الاقتصاد الوطني.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي الدكتور ستار البياتي لـ(المدى الاقتصادي) : ان التخفيض جاء نتيجة مطالب مشروعة من قبل سياسيين وبرلمانيين لان رواتب الرئاسات كانت ترهق الميزانية وان منح الرواتب في المرحلة لم يكن وفق قانون.

وأضاف البياتي : القانون الأخير يعد خطوة ايجابية ولكن مازالت هذه الرواتب الحالية تمثل جزءا كبيرا من الرواتب العالية،مشيراً الى أن الحديث عن أن سنة ٢٠١٢ ستكون بدون عجز يجب ان تكون دون تسرع لان الرواتب على حالها.

من جانبها قالت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة خلود المشهداني : ينبغي أن ينسحب التخفيض على شخوص الرئاسات الثلاث وليس الموظفين العاديين لان المشكلة ترتبط بمن يتحكم بالمنافع الاجتماعية.

وأكدت المشهداني أن مخصصات هذه الرئاسات يجب ان تخضع لمعايير الشفافية لافتة الى عدم وصول الحسابات الختامية طيلة السنوات الماضية.

وبينت المشهداني أن المشكلة لواضعي الموازنة تكمن بضخامة الأرقام التي تحصل عليها المناصب القيادية ولفتت المشهداني الى أن قضية الترشيق لم تجد نفعاً لأن المرشقين أحيلوا إلى التقاعد بنسبة ٨٠٪ من رواتبهم الكلية مع المنافع .

الى ذلك قال الخبير الاقتصادي الدكتور عمرو هشام: الموضوع يرتبط بهيكلية الرواتب في الدولة ونحن دولة نفطية فثمة تناغم في الرواتب ونحتاج إعادة النظر بقانون الخدمة المدنية ونسعى لإلغاء التباين الكبير بين الرواتب،سيما رفع رواتب التقاعد.

وأضاف هشام : يجب أن لا تتوقف الرواتب عند معيار سنوات الخدمة ويجب اعتبار الكفاءة كمعيار أساسي للقضاء على التقاعس ويجب منح نقاط بناء على الكفاءة.

وكان مجلس النواب صوت أمس الأول الثلاثاء وبأغلبية بسيطة لصالح خفض رواتب الرئاسات الثلاث ورواتب النواب (٣٢٥ نائباً) والوزراء وأصحاب الدرجات الخاصة.

و قال عضو ائتلاف دولة القانون النائب علي الشلاه إن "الراتب الشهري للنائب أصبح عشرة ملايين دينار (حوالي ٨٥٠٠ دولار) فيما بات راتب الوزير ثمانية ملايين (حوالي ٦٨٠٠ دولار)" و أكد ان "٢٣٠ نائباً حضروا الجلسة التي اقر خلالها خفض رواتب الرئاسات الثلاث والوزراء بنسبة ٣٠ بالمئة ورواتب أعضاء مجلس النواب بنسبة ٢٣ بالمئة" ،لافتا الى ان التخفيض طال أيضا رواتب أصحاب الدرجات الخاصة ووكلاء الوزراء بنسب تتراوح بين ٣٠ و٢٣ بالمئة ، وان التصويت على القانون جاء بعد خمسة اشهر من الخلافات حول نسبة خفض الرواتب ،مضيفا أننا اقترحنا تخفيضاً بنسبة ٤٠ بالمئة لكن نواب كتلة العراقية رفضوا وأصروا على نسب اقل.

و نشر مجلس النواب نص القانون الذي حدد الراتب الشهري لرئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس البرلمان باثني عشر مليون دينار عراقي (حوالي ١٠ آلاف دولار) اي بما معناه سيتقاضى النواب الثلاثة لرئيس الوزراء، ونائبا رئيس البرلمان، وكذلك نائبا رئيس الجمهورية راتباً شهرياً قدره عشرة ملايين دينار.

وكانت الحكومة العراقية أقرت في شباط/فبراير الماضي مشروع قانون ينص على تخفيض رواتب ومخصصات كبار رجال الدولة خصوصاً في الرئاسات الثلاث بنسب تتراوح بين ٤٠ و٥٠ بالمئة وجاء ذلك بعدما قرر المالكي خفض راتبه الشهري بنسبة خمسين بالمئة، علماً انه كان يتقاضى ٣٥ مليون دينار (٣٠ ألف دولار) قبل التخفيض.

فيما اعتبر عضو مجلس النواب علي العلاق ان نسبة تخفيض رواتب غير ملبية للطموح ، موضحا ان نسبة ٢٣٪ من رواتب البرلمانيين غير ملبية لطموح الشارع العراقي ، وكنا نطمح الى تخفيض رواتب اعضاء مجلس النواب بنسبة ٤٠٪ نزولا عند رغبة الشارع العراقي وتقليل للفوارق بين رواتب الموظفين ورواتب ذوي الدرجات الخاصة" .

وأكد العلاق أن "هذا التخفيض لا يكون نهائياً وسوف تكون هناك دراسات وفي حال تطلب الامر تخفيضا آخر سوف يتم هذا التخفيض.

من جهتها بررت الحكومة القانون بالقول انه يهدف الى تقليص الانفاق العام على الرواتب والمخصصات والاتجاه نحو الاعمار والبناء وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الرواتب والمخصصات بما ينسجم والمعايير الوظيفية .

التخطيط : مؤشرات التضخم الشهرية لشهر تموز الماضي شهدت ارتفاعاً بنسبة (٠،٤%)

□ بغداد / المدى الاقتصادي

قالت وزارة التخطيط ان مؤشرات التضخم الشهرية لشهر تموز الماضي شهدت ارتفاعا بنسبة (٠،٤٪) مقارنة مع شهر حزيران، فيما شهدت مؤشرات التضخم السنوية للفترة من شهر تموز ٢٠١٠ لغاية شهر تموز ٢٠١١ هي الأخرى ارتفاعا بنسبة (٦،٢٪).

وذكر بيان صحفي صادرة عن الوزارة تسلمت (المدى الاقتصادي) نسخة منه : ان الجهاز المركزي للإحصاء أنجز تقرير التضخم لشهر تموز ٢٠١١ الذي اعد على أساس جمع البيانات ميدانيا" عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من عينة مختارة من منافذ البيع في كافة محافظات العراق وقد اعتمد سنة أساس ٢٠٠٧ حيث أظهرت النتائج ما يلي:

اولا :- مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى العراق

بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (١٣٠،٦٪) في شهر تموز ٢٠١١ مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٠،٤٪ عن الشهر السابق وبنسبة ٦،٢٪ مقارنة مع شهر تموز ٢٠١٠ وقد أظهرت النتائج حسب الأقسام مايلي:-

. قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية :- سجلت أسعار هذا القسم انخفاضاً خلال شهر تموز ٢٠١١ بنسبة ١،٠٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لانخفاض أسعاره في منطقة كردستان بنسبة ٢،٧٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠،٦٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠،٩٪، السبب الرئيسي لانخفاض أسعار هذا القسم على مستوى العراق يرجع بشكل رئيسي لانخفاض أسعار الفواكه والخضروات. سجلت أسعارهذا القسم ارتفاعا بنسبة ٣،٧٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠.

قسم المشروبات الكحولية والتبغ :- سجلت أسعاره في العراق استقرارا خلال الشهر الحالي مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لاستقرار اسعاره في كل من مناطق كردستان والوسط الجنوب. سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بنسبة ٦،٢٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠ .

. قسم الملابس والأحذية :- سجلت أسعاره في العراق ارتفاعا خلال الشهر الحالي بنسبة ٠،٨٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعارها في كل من منطقتي كردستان والجنوب بنسبة ٠،٥٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ١،١٪. شهدت أسعار هذا القسم ارتفاعا بنسبة ١،٨٪ مقارنة بأسعارها في شهر تموز ٢٠١٠ .

قسم السكن :- :- شهدت أسعار هذا القسم ارتفاعا خلال الشهر الحالي بنسبة ١،٨٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعاره في منطقة كردستان بنسبة ١،٤٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠،٩٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٤،٧٪. سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بنسبة ١٢،٦٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠ بسبب ارتفاع أسعار إيجارات الدور السكنية بنسبة ١١،٧٪ وكذلك ارتفاع أسعار أجور الكهرباء نتيجة تطبيق التسعيرة الجديدة حيث بلغ الارتفاع بنسبة ١٠٠٪ .

المجموعة الفرعية الوقود (البنزين والنفط والغاز)

بالنسبة للمجموعة الفرعية الوقود (البنزين والنفط والغاز) فقد شهدت أسعارها ارتفاعا خلال شهر تموز بنسبة ٠،٣٪ مقارنة بالشهر السابق نتيجة لارتفاع أسعارها في منطقة كردستان بنسبة ٢،٤٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠،٥٪ ، في حين انخفضت أسعارها في منطقة الجنوب بنسبة ٠،٨٪. سجلت أسعار هذه المجموعة ارتفاعا بنسبة ٣،٤٪ مقارنة بأسعارها في شهر تموز ٢٠١٠ .

قسم التجهيزات والمعدات المنزلية :- سجلت أسعاره في العراق ارتفاعا خلال الشهر الحالي بنسبة ٠،٢٪ مقارنة بالشهر السابق ، نتيجة لارتفاع أسعارها في منطقة كردستان بنسبة ٠،٢٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠،١٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠،٣٪. سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بنسبة ٢،٠٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠ .

قسم الصحة :- سجلت أسعاره في العراق ارتفاعا خلال الشهر الحالي بنسبة ٠،٧٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعاره في كل من منطقتي كردستان و الجنوب بنسبة ٠،٣٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠،٩٪. سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بنسبة ٨،٨٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠ .

قسم النقل :- سجلت أسعاره في العراق استقرارا خلال الشهر الحالي مقارنة بالشهر السابق ، حيث انخفضت أسعاره في منطقة كردستان بنسبة ٠،٣٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠،٥٪ في حين ارتفعت أسعاره في منطقة الجنوب بنسبة ٠،٧٪. سجلت أسعار هذا القسم انخفاضا بنسبة ٢،٣٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠ .

قسم الاتصال :- سجلت أسعاره في العراق ارتفاعا طفيفاً مقداره ٠،١٪ خلال الشهر الحالي مقارنة بالشهر السابق ، نتيجة لارتفاع أسعاره في منطقة الجنوب بنسبة ٠،٥٪ في حين استقرت أسعاره في كل من منطقتي كردستان والوسط. سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بنسبة ١،٣٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠ .

قسم الترفيه والثقافة :- سجلت أسعاره في العراق ارتفاعا طفيفاً مقداره ٠،١٪ خلال الشهر الحالي مقارنة بالشهر السابق ، نتيجة لارتفاع أسعاره في منطقة كردستان بنسبة ٠،٣٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠،٢٪ في حين انخفضت أسعاره في منطقة الوسط بنسبة ٠،١٪. سجلت أسعار هذا القسم انخفاضا بنسبة ١،٨٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠ .

قسم التعليم :- سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا طفيفاً خلال الشهر الحالي مقداره ٠،١٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعاره في منطقة الجنوب بنسبة ٠،١٪ ، في حين استقرت أسعاره في كل من منطقتي كردستان والوسط.

سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بنسبة ٨،٠٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠ .

قسم المطاعم :- سجلت أسعاره في العراق ارتفاعا خلال الشهر الحالي مقداره ٠،٥٪ مقارنة مع الشهر السابق نتيجة لارتفاع أسعاره في منطقة كردستان بنسبة ٠،٧٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠،١٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ١،١٪. سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بنسبة ٦،٦٪ مقارنة بأسعارها في شهر تموز ٢٠١٠ .

قسم السلع والخدمات المتنوعة :- سجلت أسعاره في العراق ارتفاعا خلال الشهر الحالي بنسبة ٠،٩٪ عن الشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعاره في منطقة كردستان بنسبة ٢،٧٪ وفي منطقة الوسط بنسبة ٠،١٪ وفي منطقة الجنوب بنسبة ٠،٩٪. سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بنسبة ١٣،٢٪ مقارنة بأسعاره في شهر تموز ٢٠١٠ .

بلغ التضخم الأساس (١٣٢،٩٪) مسجلاً ارتفاعا بنسبة(١،٠٪) عن الشهر السابق وبنسبة (٧،١٪) عن شهر تموز من العام الماضي.

ثانياً :- مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المناطق

سجلت الأسعار في منطقة كردستان في شهر تموز ٢٠١١ مقارنة بالشهر السابق انخفاضا مقداره ٠،٢٪ نتج بصورة رئيسية عن إنخفاض في أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة ٢،٧٪ ، أسعار النقل بنسبة ٠،٣٪.

في منطقة الوسط سجلت الأسعار في شهر تموز ٢٠١١ مقارنة بالشهر السابق ارتفاعا مقداره ٠،٢٪ نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار الملابس والأحذية بنسبة ١،١٪ ، أسعار السكن بنسبة ٠،٩٪ ، أسعار التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بنسبة ٠،١٪ ، أسعار الصحة بنسبة ٠،٩٪ ، أسعار المطاعم بنسبة ٠،١٪ ، أسعار السلع والخدمات المتنوعة بنسبة ٠،١٪ .

في منطقة الجنوب سجلت الأسعار في شهر تموز ٢٠١١ مقارنة بالشهر السابق ارتفاعا مقداره ١،٤٪ نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار الملابس والأحذية بنسبة ٠،٥٪ ، أسعار السكن بنسبة ٤،٧٪ ، أسعار التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة بنسبة ٠،٣٪ ، أسعار الصحة بنسبة ٠،٣٪ ، أسعار النقل بنسبة ٠،٧٪ ، أسعار الاتصال بنسبة ٠،٥٪ ، أسعار الترفيه والثقافة بنسبة ٠،٢٪ ، أسعار التعليم بنسبة ٠،١٪، أسعار المطاعم بنسبة ١،١٪ ، أسعار السلع والخدمات المتنوعة بنسبة ٠،٩٪ .

هيئة الاستثمار : ضرورة حصر الأراضي الخاصة بمشروع المليون وحدة سكنية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

حث رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي رؤوف الاعرجي رؤساء هيئات الاستثمار في المحافظات بضرورة الإسراع بانجاز المتطلبات الفنية للأراضي المخصصة لمشروع بناء المليون وحدة سكنية في عموم العراق حسب ما يتاح ويستكمل من أراض في المحافظات .

وقال مصدر إعلامي في الهيئة عن الاعرجي خلال ترؤسه اجتماعا موسعا ضم رؤساء هيئات الاستثمار في المحافظات ،" أن الهيئة استكملت المتطلبات الفنية للبدء بإنشاء (٢٠٠) ألف وحدة سكنية منها (١٠٠) ألف وحدة في بغداد في منطقة (بسماية) والتي ستنفذ من قبل شركة هاناوا الكورية الجنوبية ،حيث تم اعداد برنامج الكتروني لتسجيل المواطنين على تلك الوحدات في هذا الموقع وستعلن عنه الهيئة على المواطنين في القريب العاجل. في حين سيكون الموقع الثاني في محافظة البصرة منطقة (التنومة) بواقع (١٠٠) ألف وحدة سكنية وستنفذ من قبل مجموعة تراك الكورية الجنوبية ، حيث تم الانتهاء من كافة المتطلبات الفنية للموقع من حيث مسوحات التربة والتصاميم النهائية، مشيراً إلى أن الهيئة ماضية في تنفيذ حصص المحافظات الأخرى من مشروع المليون وحدة سكنية .

وأضاف رئيس الهيئة بحسب المصدر على أهمية السرعة في الانتهاء من تحديث الخارطة الاستثمارية الخاصة بالعراق من خلال فريق العمل المكلف بذلك في الهيئة مع هيئات الاستثمار في المحافظات بهدف حصر جميع الفرص الاستثمارية لاسيما الإستراتيجية منها وبما يجعلها جاهزة للعرض في المحافل الدولية للشركات العالمية وأصحاب رؤوس الأموال. وعن قانون الاستثمار ومتطلبات المرحلة المقبلة أوضح الاعرجي أن الفترة المقبلة ستشهد طرح مقترحات لتعديل بعض البنود الخاصة بقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والنظام رقم (٧) الخاص ببيع وإيجار عقارات الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار بما يضمن حقوق الدولة والمستثمر على حد سواء وبما يساعد في إيجاد التسويات القانونية المناسبة لضمان عدم التقاطع بين القوانين السارية حاليا والتي تتداخل بطبيعة عملها مع قانون الاستثمار .

(صاعد... نازل)

■ متابعة / صابرين علي

استقرت أسعار السلع والبضائع المستوردة عما كانت عليه خلال اليومين المنصرمين ولاسيما المواد الغذائية منها ، في وقت عزا خبراء هذا الاستقرار الى انسيابية دخول البضائع عبر المنافذ الحدودية وعزوف بعض التجار عن الاستمرار بالاستيراد الأمر الذي أدى الى عدم تكدس البضائع في المنافذ الحدودية.

وقال التاجر عامر إبراهيم مال الله لـ (المدى الاقتصادي) ان تطبيق المعايير النوعية وشهادة المنشأ أدى الى إحداث حالة من الإرباك التجاري بسبب تأخر البضائع في المنافذ الحدودية، فضلاً عن مرورها بمراحل متعددة الأمر الذي يؤدي الى تأخير وصولها الى الأسواق المحلية .

واضاف مال الله ان هذا التأخير يؤدي بطبيعة الحال الى رفع الاسعار من قبل التجار بسبب تكلفة هذا التأخير .

وذكرت تقارير مطلعة حصلت عليها (المدى الاقتصادي) إن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٧،٢٥٠) دينارا وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٨٣،٧٥٠)دينارا إلى (٥٤،٧٥٠) دينارا.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم)إلى (٦٣،٠٠٠) دينار، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) من إلى (٦٦،٠٠٠) دينار ، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٣٠،٥٠٠) دينار إلى (٣١،٢٥٠) دينارا ، فيما ارتفاع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٨،٠٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢١،٧٥٠) دينارا إلى (٢٣،٥٠٠) دينار والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٤٦،٥٠٠) دينار.

وأضاف كما ارتفاع سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٢٥٠) دينارا فيما ارتفع سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٤٤،٥٠٠) دينار،مبينا إن سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠) دينار وسعر الموصل١٤٢٥٠ وسعر البصرة١٤،٧٥٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٢٥٠ سعر الموصل١٣٧٥٠ سعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٧٥٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"، إما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٥،٠٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالآتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٤٥٠دينار رز إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠ دينار ، كيس زنة ٥٠ كغم (٥٠٠، ٢٧) دينار، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٥،٠٠٠ دينار .

من جانبه أعلن الجهاز المركزي للإحصاء عن أسعار السلع بالدينار العراقي اذ بلغ سعر بصل أبيض بارد يابس في بغداد ١٠٠٠ دينار للكيلو ، وسعر الموصل ٨٠٠ دينار وسعر البصرة ٨٠٠ دينار ، والبطاطا كيلو سعر بغداد ١٠٠٠، و الموصل١٠٠٠، و البصرة١٠٠٠ ، والطماطة كيلو سعر بغداد٥٠٠ و الموصل ٦٥٠ والبصرة ٥٠٠ وخيار ماء كيلو سعر بغداد ٧٥٠ و الموصل ٥٥٠. والبرتقال / محلي كيلو سعر بغداد ٦٥٠ سعر الموصل٥٥٠ سعر البصرة ٧٥٠برتقال / مصري كيلو سعر بغداد١٠٠٠ سعر الموصل١٠٠٠ سعر البصرة ١٤٥٠دينارا

فيما بلغ سعر كيس حليب مجفف تجاري المدهش كامل الدسم / سلطنة عمان فئة ٤٠٠غرام في بغداد ٣٠٠٠وسعر الموصل٢٦٢٥ . وبيض أحمر حجم كبير طبقة ٣٠بيضة سعر بغداد ٤٢٥٠ سعر الموصل٥٠٠٠زيت نباتي تجاري زير / تركي قنينة بلاستك ١لترسعر بغداد ٢٢٥٠ سعر الموصل٢٣٧٥ سعر البصرة ٢٠٠٠ .